



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث  
Enki Foundation for Studies and Research

سلسلة دراسات شبكة انكي للبحث العلمي

# الهشاشة البيئية بوصفها مضاعفاً لمخاطر التطرف العنيف في العراق: مقاربة تحليلية في المسارات والسياسات



آلاء فرحان هيال ♦ د. عمر حمدان

وزارة التخطيط - دائرة التنمية البشرية

المعرف الرقمي لمؤسسة إنكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي <https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss>

**الملخص:** تبحث هذه الورقة في الكيفية التي تسهم بها الهشاشة البيئية في تهيئة بيئات حاضنة للتطرف العنيف في العراق. وتنطلق من فرضية مفادها أن العلاقة بين المتغيرين ليست سببية مباشرة، وإنما تمر عبر متغيرات وسيطة أبرزها فقدان سبل العيش والزوح القسري وتآكل الثقة بالدولة. واعتمدت الورقة المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً ببناء السيناريوهات، واستندت إلى أربع مقاربات نظرية هي الحرمان النسبي والأمن البيئي والأمننة والسرديات الخلاصية. وخلصت الورقة إلى أن الهشاشة البيئية تعمل "مضاعفاً للمخاطر" لا "مسبباً مباشراً"، وأن الجماعات المتطرفة وظّفت الجفاف وشحّ الغذاء والتحكم بالمياه في التجنيد والإخضاع، وأن ضعف التنسيق المؤسسي يوسّع هذه الفجوة. وتقترح الورقة سبع توصيات تدمج البعد البيئي في سياسات منع التطرف وفي منظومة الأمن القومي.

**الكلمات المفتاحية:** الهشاشة البيئية، التطرف العنيف، الأمن البيئي، الزوح البيئي، الحوكمة المائية.

## 1. المقدمة

لم يعد المشهد الأمني في العراق قابلاً للقراءة بمعزل عن واقعه البيئي، إذ لم تعد التهديدات التي تواجه الدولة تقتصر على التجاذبات السياسية والإرث العسكري، بل باتت ترتبط أيضاً بتحديات بيئية متفاقمة تؤثر في استقرار المجتمع وقدرة النظم البيئية على دعم سبل العيش. ويأتي في مقدمة هذه التحديات شحّ المياه، والتصحر، والتغير المناخي، وتدهور الأراضي الزراعية، وما يترتب عليها من تداعيات اقتصادية واجتماعية وإنسانية.

وتكشف المؤشرات المتاحة عن حجم التحديات البيئية التي يواجهها العراق، إذ تشير تقارير الأمم المتحدة (2023) إلى أن العراق يُصنّف خامس أكثر دول العالم تأثراً بتغير المناخ، فيما تفيد بيانات هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (2025) بأن الأراضي المتصحرة فعلياً بلغت 40.4 مليون دونم، في حين تُقدّر مساحة الأراضي المهددة بالتصحّر بنحو 96.5 مليون دونم أخرى. وتعكس هذه المؤشرات اتساع نطاق الهشاشة البيئية وتزايد انعكاساتها المحتملة على الأمن الغذائي والمائي والاستقرار المجتمعي.

وفي ظل هذه التحولات، تبرز الحاجة إلى تناول الهشاشة البيئية بوصفها قضية متعددة الأبعاد، لا تقتصر آثارها على الجوانب البيئية والتنموية، بل تمتد لتشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ولا سيما في المجتمعات التي تعتمد بصورة أساسية على الموارد الطبيعية في تأمين سبل عيشها.

### ◆ 1.1 إشكالية الورقة وفرضيتها

تتمثل إشكالية الورقة في تنامي التداخل بين الهشاشة البيئية والتحديات الأمنية في العراق، في ظل ما تفرضه الأزمات البيئية من ضغوط على المجتمعات المحلية، وما قد ينجم عنها من فقدان سبل العيش، والنزوح القسري، وتفاقم التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وتراجع الثقة بالمؤسسات العامة. وتزداد أهمية هذه الإشكالية في ضوء إمكانية استغلال الجماعات المتطرفة لهذه الظروف لتعزيز نفوذها وتوسيع أنشطة التجنيد والاستقطاب، من خلال توظيف الاحتياجات الإنسانية والاختلالات المؤسسية.

ولا تنطلق الورقة من افتراض وجود علاقة سببية مباشرة بين التدهور البيئي والتطرف العنيف، بل تفترض أن هذه العلاقة تتشكل عبر مجموعة من المتغيرات الوسيطة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والمؤسسية، وأن تأثير الهشاشة البيئية يتعاظم عندما تقترن بضعف الحوكمة البيئية، ومحدودية الاستجابات الحكومية، وغياب التكامل بين السياسات الأمنية والتنموية. وعليه، تتمحور الإشكالية الرئيسة للورقة حول التساؤل الآتي:

**كيف تسهم الهشاشة البيئية في العراق في تهيئة بيئات حاضنة للتطرف العنيف، وما المسارات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والمؤسسية التي تتوسط هذه العلاقة؟**

وتنطلق الورقة من فرضية مفادها أن العلاقة بين المتغيرين وسيطة لا سببية مباشرة، وأن حدتها تزداد كلما ضعفت الحوكمة البيئية وغابت الاستجابة الأمنية والتنموية المتكاملة.

### ◆ 1.2 أهمية الورقة

تنبع أهمية هذه الورقة من تناولها الهشاشة البيئية بوصفها قضية تتجاوز حدود الإدارة القطاعية للموارد الطبيعية، لتتصل باستقرار المجتمع وفاعلية مؤسسات الدولة والأمن الوطني. وتزداد هذه الأهمية في العراق بفعل تداخل شح المياه والتصحر والتلوث وتداعيات التغير المناخي مع تحديات الفقر والنزوح وضعف الخدمات. كما تتجسد الأهمية العلمية في بناء تفسير متعدد المسارات للعلاقة بين التدهور البيئي والتطرف

العنيف، مع تجنب اختزالها في علاقة سببية مباشرة، إذ تُبرز دور المتغيرات الوسيطة، مثل فقدان سبل العيش وتراجع الثقة المؤسسية والاغتراب الاجتماعي والرمزي.

وتبرز الأهمية الوطنية للورقة في دعم مفهوم الأمن الإنساني، الذي يضع حماية حياة السكان وسبل عيشهم وكرامتهم في صلب الاستقرار، ويؤكد أن صون الموارد الطبيعية والعدالة في توزيعها وبناء الثقة بين المواطن والدولة عناصر مترابطة في الوقاية من العنف.

## 2. الإطار النظري

### ◆ 2.1 تحديد المفاهيم

تشير الهشاشة البيئية إلى ضعف بنيوي تفقد فيه النظم البيئية قدرتها على الصمود أو التعافي أمام ضغوط متزايدة، سواء أكانت طبيعية كالجفاف والتغير المناخي، أم بشرية كالتلوث الناتج عن الحروب وسوء استغلال الموارد. وهي لا تعني تراجعاً كمياً في عنصر بيئي بعينه، بل بلوغ المنظومة عتبة حرجة تعجز بعدها عن دعم سبل العيش، فتجد المجتمعات المعتمدة عليها نفسها أمام خيارين: النزوح أو التنازع على ما تبقى من الموارد. وقد ميّز هومر-ديكسون (1999) بين أنماط ثلاثة من الندرة: ندرة العرض الناجمة عن الاستنزاف والتلوث، وندرة الطلب الناجمة عن تزايد المنتفعين بالموارد نفسه، وندرة هيكلية تنشأ عن سوء التوزيع. وتتضافر هذه الأنماط في الحالة العراقية على نحو يصعب معه اختزال الأزمة في عامل واحد.

أما التطرف العنيف فيعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016) بأنه تبني أفكار وأهداف وأساليب عنيفة لتحقيق غايات سياسية أو أيديولوجية أو دينية. وهو ظاهرة مركبة تتداخل فيها مستويات ثلاثة: أيديولوجي يقوم على منظومة فكرية منغلقة تقسم العالم إلى «نحن» و«هم»، ونفسي-اجتماعي يرى في العنف وسيلة مشروعة للتغيير، وسلوكي يتمثل في الانخراط الفعلي في أعمال تقوّض السلم الأهلي. ولا ينمو هذا التطرف في العدم، بل في سياقات يغيب فيها العقد الاجتماعي وتضعف مؤسسات الدولة ويتسع فيها الإقصاء والتمييز.

وعليه فإن الصلة بين المتغيرين ليست مباشرة من نوع «إذا وقع الجفاف نشأ التطرف». فالتدهور البيئي يولّد سلسلة من النتائج الوسيطة (انهيار سبل العيش، والنزوح القسري، وتفكك شبكات التضامن التقليدية) تنتج بدورها فراغات اجتماعية ومؤسسية تستثمرها التنظيمات المتطرفة. ومن ثمّ فالهشاشة البيئية أقرب إلى «مضاعف للمخاطر» منها إلى «سبب مباشر».

## ◆ 2.2 المقاربات النظرية المفسّرة

تتكامل المقاربات الآتية في تفسير الظاهرة، إذ يعالج كلّ منها بعداً مختلفاً: نفسياً-اجتماعياً، أو بنيوياً-مؤسسياً، أو أمنياً-خطابياً، أو رمزياً، أو مناخياً.

### ◆ جدول رقم (1): المقاربات النظرية ودلالاتها للحالة العراقية

| المقاربة                                 | الفكرة المحورية                                                                                                                    | دلالاتها للحالة العراقية                                                                                                       |
|------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الحرمان النسبي<br>(غر، 1970)             | تتناسب شدة الحرمان مع اتساع الفجوة بين ما يتوقعه الأفراد وما يحصلون عليه فعلاً، لا مع الفقر المطلق.                                | مزارع يفقد الماء والأرض في بلد يُفترض أنه غني بنهرين، ويرى عجز الدولة عن حمايته؛ فيتحوّل الغبن الفردي إلى شعور جمعي.           |
| الأمن البيئي (هومر-ديكسون، مدرسة تورنتو) | ندرة الموارد المتجددة تُضعف الإنتاجية وتولّد النزوح، وتُضعف مؤسسات الدولة، ومتى تجاوز التدهور عتبة عدم العودة صار متغيراً مستقلاً. | استعادة الاستقرار الأمني وحدها لا تكفي؛ فالبيئة المتدهورة تواصل إنتاج الهشاشة حتى بعد هزيمة التنظيمات المتطرفة عسكرياً.        |
| الأمننة (بوزان وويفر ودي وايلد، 1998)    | تنتقل القضية من السياسة إلى مجال الأمن الوجودي حين تُقدّم تهديداً لبقاء الدولة أو المجتمع.                                         | تحوّل ملف المياه والتصحر من ملف خدمي إلى تهديد أمني، وسعت التنظيمات المتطرفة إلى تقديم نفسها «حامياً» للموارد أمام دولة عاجزة. |
| السرديات الخلاصية<br>(غريفين)            | التطرف مشروع فكري يعيد تخيل الواقع عبر سرديات كلية تمنح العنف شرعية رمزية، ولا يقتصر على رد فعل لاختلالات مادية.                   | وُظف الجفاف والخراب البيئي دعائياً بوصفهما انحطاطاً يستدعي «الانبعاث» عبر مشروع إرهابي متطرف.                                  |
| الأمن المناخي                            | تُعدّ التغيرات المناخية مهددات أمنية مباشرة تنتج نزاعات على الموارد وموجات نزوح.                                                   | ترتبط موجات الجفاف المتلاحقة في حوضي دجلة والفرات بالأمن الغذائي والمائي لملايين السكان.                                       |

وتقتضي الإفادة من مقارنة الأمننة قدراً من الحذر، إذ تنظر إليها مدرسة كوبنهاغن نظرة نقدية لما قد تنطوي عليه من عسكرة للقضايا المدنية. ومن ثمّ تعامل الورقة إدراج البيئة في منظومة الأمن القومي بوصفه دمجاً للمخاطر البيئية في التخطيط والإنذار المبكر، لا تسويغاً لمعالجات عسكرية أو استثنائية.

### 3. مسببات الهشاشة البيئية في العراق

يعرض الجدول رقم (2) مؤشرات مختارة تكشف اتساع الأزمة، ثم تُفصّل المسببات الهيكلية التي أنتجتها.

◆ جدول (2): مؤشرات مختارة للهشاشة البيئية

| المؤشر                                            | القيمة                                 | المصدر                                      |
|---------------------------------------------------|----------------------------------------|---------------------------------------------|
| الأراضي المتصحرة فعلاً                            | 40.4 مليون دونم                        | هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، 2025 |
| الأراضي المهددة بالتصحّر                          | 96.5 مليون دونم                        | هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، 2025 |
| المساحة المزروعة الكلية (2024)                    | 11.9 مليون دونم                        | هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، 2025 |
| المساحة المروية من مياه الأنهار                   | نحو 1.5 مليون دونم                     | هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، 2025 |
| انخفاض تدفقات نهر دجلة                            | بنسبة تصل إلى 30% قياساً بمطلع الألفية | وزارة الموارد المائية العراقية              |
| ترتيب العراق بين الدول الأكثر تأثراً بتغير المناخ | الخامس عالمياً                         | الأمم المتحدة، 2023                         |

الإرث الحربي. خلّفت الحروب المتعاقبة منذ عام 1980 وحتى الحرب على تنظيم داعش الإرهابي (2014–2017) تلوّثاً نفطياً وكيميائياً واسعاً، وملايين القطع من الذخائر غير المنفجرة والألغام التي تتركز في محافظات الجنوب والغرب، وقد عطّلت دورات الإنتاج الزراعي في مساحات شاسعة. وتُبَيّن دراسات ميدانية عراقية ارتفاع نسب المعادن الثقيلة والمواد المشعة في تربة ومياه بعض المحافظات. وبحسب هومر-ديكسون، فإن التدهور متى تجاوز عتبة اللاعكوسية يستمر في إنتاج الاضطراب ولو زالت أسبابه السياسية، ما يعني أن آثار الحروب ستبقى مصدراً للهشاشة لعقود مقبلة.

أ-

ب-

أزمة المياه. لا يمكن تصوّر العراق خارج معادلة نهري دجلة والفرات، غير أن هذه المعادلة تمر اليوم بأخطر مراحلها. فقد انخفضت التدفقات بفعل تراجع الأمطار وارتفاع التبخر، وتفاقم ذلك بسياسات دول المنبع، ولا سيما مشروع جنوب شرق الأناضول في تركيا وتحويل روافد شرقية لدجلة في إيران. وتضاف إلى ذلك ملوحة تتقدم مع انحسار المياه العذبة في شط العرب وتهدد الأراضي الزراعية في البصرة، وتلوث ناجم عن تصريف مياه الصرف غير المعالجة، فضلاً عن جفاف أجزاء واسعة من الأهوار المدرجة على قائمة التراث العالمي، وما ترتب على ذلك من نفوق المواشي وفقدان آلاف الأسر مصدر رزقها.

ت-

التغير المناخي والتصحر: تتجلى آثار المناخ في درجات حرارة تجاوزت 50 درجة مئوية في مناطق جنوبية خلال صيفي 2024 و2025، وتراجع مطّرد في الأمطار مع تذبذب حاد بين الجفاف والفيضانات، وهو ما ضرب الزراعة الديمية في نينوى وكركوك وصلاح الدين على وجه الخصوص، فضلاً عن تزايد العواصف الترابية.

ث-

العجز المؤسسي والفساد: يبقى هذا العامل الحلقة الوسيطة الأهم، فالعراق لا يفتقر إلى الموارد المائية والزراعية بقدر ما يعاني من سوء إدارتها، إذ لم تتبنّ الحكومات المتعاقبة منذ عام 2003 رؤية استراتيجية متكاملة لإدارة الموارد البيئية، وظلت الخطط قطاعية متفرقة، مع تنازع بين الوزارات المعنية وضعف التنسيق بين المركز والمحافظات، وضعف في المساءلة، وانتشار الآبار العشوائية التي استنزفت المياه الجوفية. وحين يرى المواطن أن الفساد والمحسوبية يتحكمان في توزيع المياه والأرض تتآكل شرعية الدولة في نظره.

ج-

النوع الاجتماعي: تقع على النساء الريفيات مسؤولية مضاعفة في تأمين المياه واحتياجات الأسرة مع اشتداد الجفاف، ويقترن ذلك بتسرب الفتيات من التعليم<sup>1</sup>. وحين يفقد رب الأسرة مصدر رزقه يضعف تماسك الأسرة ويصبح الشباب أكثر عرضة لخطاب الجماعات المتطرفة، ولذلك فإن تمكين المرأة في إدارة الموارد المائية استثمار وقائي في "الإنذار الاجتماعي المبكر"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>. هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (2025). تقرير الإحصاءات البيئية لعام 2024. بغداد: وزارة التخطيط.

<sup>2</sup>. محمود، منار شاكر (2026، 15 مارس). التطرف العنيف والإرهاب: قراءة تفسيرية في ضوء مقارنة روجر غريفين. مركز البيان للدراسات والتخطيط.

#### 4. مسارات التحول من الهشاشة البيئية إلى التطرف العنيف

تفضي الهشاشة البيئية إلى التطرف عبر مسارات ثلاثة متداخلة، تمر جميعها بمتغيرات وسيطة هي فقدان سبل العيش والنزوح وتراجع الثقة بالدولة، ثم تصل إلى الفراغات التي تستثمرها التنظيمات.

**المسار الأول: النزوح القسري وإعادة تشكيل الهوية:** تفضي الهشاشة البيئية إلى التطرف عبر ثلاث مسارات متداخلة، تمر جميعها بمتغيرات وسيطة هي فقدان سبل العيش والنزوح وتراجع الثقة بالدولة، ثم تصل إلى الفراغات التي تستثمرها التنظيمات.

**المسار الأول: النزوح القسري وإعادة تشكيل الهوية.** ليس النزوح انتقالاً جغرافياً فحسب؛ فالفلاح الذي يترك أرضه إلى أطراف مدينة كبيرة يفقد معها جزءاً من تعريفه لذاته. وتوثق بيانات المنظمة الدولية للهجرة (2023) نزوح عشرات الآلاف جنوبي العراق خلال جفاف 2021-2023، واستقرار كثير منهم في أحزمة حضرية هشة حول البصرة والناصرية والديوانية تفتقر إلى الخدمات الأساسية. ويعيش الشباب هناك تهميشاً مضاعفاً؛ اقتصادياً لانعدام فرص العمل، واجتماعياً بسبب نظرة المدينة إلى الريفين، ونفسياً لفقدان الانتماء<sup>3</sup>. وقد وصف تقرير ميداني لأكاديمية الديمقراطية (2020) هذه الفئة بأنها تعاني اغتراباً مزدوجاً عن أرضها المفقودة وعن بيئة حضرية لم تندمج فيها، ما يجعلها هدفاً مفضلاً للاستقطاب. ويزيد النزوح كذلك من الاحتكاك مع المجتمعات المضيفة على العمل والمياه والخدمات<sup>4</sup>.

**المسار الثاني: التوظيف المتعمد للأزمات البيئية.** لم تقف الجماعات المتطرفة موقف المتفرج. فقد نقلت تقارير صحفية أن تنظيم داعش الإرهابي قد استخدم الطعام في الفلوجة لتجنيد مقاتلين يعاني أقاربهم الجوع، وأنه تلاعب بالسدود الصغيرة في مناطق سيطرته آنذاك، فأغرق أراضي خصومه وجفف أراضي آخرين لإخضاعهم، ثم قدم نفسه بوصفه الموزع للماء والغذاء. وتصف أدبيات مكافحة الإرهاب هذا السلوك بـ"الإرهاب البيئي"<sup>5</sup>. كما تفيد تقارير حكومية عراقية بأن التنظيمات الإرهابية كانت ترصد خرائط الجفاف لتحديد القرى المنكوبة، ثم توزع عليها المساعدات فتبني علاقة ولاء وامتنان قابلة للتحول إلى تعبئة قتالية.

<sup>3</sup> المنظمة الدولية للهجرة (2023). النزوح المناخي في المنطقة العربية: تحدّي بيئي وإنساني. جنيف.

<sup>4</sup> أكاديمية الديمقراطية (2020). النزوح والتطرف في العراق: دراسة ميدانية. السليمانية.

<sup>5</sup> المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (2021). الإرهاب البيئي: استراتيجية الجماعات المتطرفة في استغلال الموارد. لاهاي (ترجمة عربية).

والقاسم المشترك هنا أن التنظيم الإرهابي يسدّ غياب الدولة في الحاجات الأساسية، فيكسب بذلك شرعية اجتماعية.

المسار الثالث: الاغتراب الثقافي وانهيار الذاكرة البيئية: للمكان في العراق بعد رمزي يتجاوز قيمته الاقتصادية، فالأنهار والبساتين والأهوار عناصر في الذاكرة الجمعية والهوية الثقافية. ومن ثم فإن تجفيف الأهوار وتملح شط العرب واختفاء بساتين النخيل يولّد شعوراً باليأس وفقدان المعنى، وهو ما يمكن تسميته "الفقر الرمزي". وقد استثمرت الجماعات المتطرفة هذا البعد في خطابها الدعائي، فقدّمت جفاف الأنهار وموت النخيل بوصفه غضباً إلهياً على مجتمع منحرف، وعرضت مشروعها بديلاً قادراً على إعادة «الخضرة والنماء»<sup>6</sup>. فالاستقطاب لا يحدث بسبب الفقر المادي وحده، بل لأن من يفقد البيئة التي تمنح حياته معناها يغدو أكثر عرضة لأي خطاب يعدّه باستعادتها.

وتكشف هذه المسارات أن التنظيمات المتطرفة ليست مستفيداً سلبياً من التدهور البيئي، بل فاعلاً يسهم في إنتاجه وتعميقه حين يستهدف الموارد بوصفها أداة إكراه.

## 5. الجهود الحكومية وحدودها

بدأت مؤسسات الدولة، بتفاوت في الجدية والتنفيذ، تبني سياسات لكبح التدهور البيئي والربط بين البعدين البيئي والأمني، ويلخصها الجدول رقم (3) مع تقييم موجز لكل أداة.

### ◆ جدول (3): أبرز الأدوات الرسمية وتقييمها

| التقييم                                                                     | المضمون                                                                                                      | الأداة                                                |
|-----------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------|
| تتجاوز النظرة القطاعية، لكنها لا تربط صراحةً بين البيئة وسياسات منع التطرف. | أربعة محاور: الإطار المؤسسي والتشريعي، والحد من التلوث، وإدارة الموارد المستدامة، والتكيف مع التغير المناخي. | الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة (2030–2024) |

<sup>6</sup>. ياسين، عمار (2024). أسباب التطرف العنيف وتمدده في البيئة العراقية. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 94.

| الأداة                                      | المضمون                                                                                                      | التقييم                                                                           |
|---------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------|
| الخطة الوطنية للاستثمار المناخي (2030–2025) | خمس قطاعات: الطاقة المتجددة والزراعة والصناعة والمياه والابتكار، بميزانية تقديرية بين 1.3 و 3.3 مليار دولار. | يستلزم تنفيذها ترجمتها إلى أولويات جغرافية تراعي المناطق الأشد هشاشة.             |
| قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009  | الركيزة التشريعية للحماية البيئية، ويتضمن مشروع تعديله مبدأ «الملوث يدفع» وعقوبات رادعة.                     | لم يعد كافياً لحجم التحديات، والعبرة بالتطبيق والمساءلة.                          |
| المبادرات الخضراء وإطار النمو الأخضر        | حملات تشجير تستهدف زراعة 5 ملايين شجرة، وخارطة طريق للتعافي المستدام.                                        | يرتهن أثرها بالاستدامة ووبربطها بفرص عمل في مناطق النزوح.                         |
| تحديث نظم الري                              | حصاد الأمطار بسدود صغيرة، والانتقال إلى الري بالتنقيط والرش.                                                 | الري بالسيح يهدر ما يصل إلى 60% من مياه الري، والتحول يحتاج دعماً لصغار الفلاحين. |
| المركز الوطني للرصد البيئي                  | منظومة لمراقبة الهواء والمياه والتربة بالاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي.                                   | يتيح ربط «الإنذار البيئي» بـ«الإنذار الأمني» متى أنشئت قنوات لتبادل المعلومات.    |
| استراتيجية الأمن الوطني (2030–2025)         | إشارات إلى تحديث سياسات الأمن البيئي وتوجيه القطاع النفطي إلى إنشاء مصافٍ خضراء.                             | اعتراف بأن الأمن البيئي شرط للأمن الوطني، ويحتاج إلى برامج تنفيذية.               |

يتضح أن الدولة قطعت خطوات مهمة، غير أن الفجوة الرئيسة تبقى في الانتقال من الاستجابة القطاعية إلى مقاربة تكاملية تربط البيئة بالأمن والتنمية، وتضمن تبادل المعلومات بين الجهات البيئية والأمنية.

## 6. السيناريوهات المستقبلية

بدلاً من تقديم تنبؤات جازمة، تبني الورقة أربعة سيناريوهات احتمالية تستند إلى محورين حاسمين هما فاعلية الحوكمة الداخلية ودرجة التعاون الإقليمي حول المياه، ضمن أفق يقارب عقداً من الزمن.

◆ جدول رقم (4): مصفوفة السيناريوهات الأربعة

| سيناريو التحول<br>الأخضر الشامل                                             | سيناريو التعافي<br>التدريجي                                               | سيناريو التكيف<br>الهش                                        | سيناريو الانهيار<br>المركب                                                  | محور المقارنة               |
|-----------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------|-----------------------------|
| إصلاح داخلي شامل<br>واتفاقية إقليمية<br>ملزمة للمياه.                       | صدمة (كارثة أو<br>احتجاجات) تدفع<br>نخبة إصلاحية إلى<br>كسر جمود الفساد.  | إصلاحات جزئية<br>بضغط المانحين<br>ومذكرات تفاهم غير<br>ملزمة. | استمرار السياسات<br>مع تصعيد إقليمي<br>حول المياه دون<br>تفاوض.             | الافتراض المحوري            |
| ري ذكي وطاقة<br>شمسية وتحلية<br>واسعة وعودة<br>السكان.                      | محاصيل تتحمل<br>الملوحة وعودة<br>تدريبية لبعض<br>الأسر.                   | زراعة بقاء هشة<br>ونزوح مزمن غير<br>كارثي.                    | انهيار شبه كامل<br>للريف وهجرة<br>جماعية دائمة.                             | الوضع الزراعي<br>والنزوح    |
| تلاشٍ واسع للأسباب<br>الجذرية وتحول<br>المقاتلين السابقين إلى<br>قوة عاملة. | انكماش نفوذ<br>الجماعات المتطرفة<br>وتحويلها إلى مشكلة<br>قابلة للاحتواء. | عنف محلي مسلح<br>مرتبط بالسيطرة على<br>المياه «أمراء الماء».  | خلايا متطرفة تملأ<br>الفراغ بخدمات المياه<br>والحماية.                      | النمط الأمني                |
| اتفاقية إقليمية<br>ملزمة واتساع الطاقة<br>المتجددة.                         | اتفاق لتبادل بيانات<br>المياه، وانخفاض<br>حوادث العنف<br>المحلي.          | تكرار مذكرات<br>التفاهم دون تنفيذ،<br>وثبات مؤشر الفساد.      | توقف تفاوض دول<br>المنبع، جفاف<br>الأهوار، إغلاق<br>مدارس وعيادات<br>ريفية. | مؤشرات الإنذار<br>المبكر    |
| منخفضة.                                                                     | منخفضة إلى<br>متوسطة.                                                     | متوسطة إلى مرتفعة.                                            | مرتفعة جداً (تهديد<br>وجودي).                                               | الخطورة على الأمن<br>الوطني |

وتكمن المفارقة في أن سيناريو التكيف الهش، وإن كان أقل خطورة في أثره النهائي من الانهيار المركب، هو الأخطر من زاوية الاستجابة السياسية؛ لأنه يوحي بأن الأوضاع ليست سيئة إلى حد الانهيار، فيستهلك الطاقة السياسية التي يحتاجها الإصلاح الجذري ويترك الأسباب البنيوية بلا معالجة. وتُظهر السيناريوهات عموماً أن احتمالات تراجع بيئات التطرف ترتفع كلما تحسنت الحوكمة البيئية وتكاملت الاستجابة، وأن تدهور البيئة يرفع قابلية عودته بأشكال أكثر تعقيداً، من دون أن يعني ذلك علاقة حتمية.

## 7. الاستنتاجات

1. الهشاشة البيئية مضاعف للمخاطر الأمنية: فهي لا تعمل بمعزل عن الفقر والهميش وضعف الحوكمة، بل تضاعف أثرها حين تقترن بفقدان الماء والأرض، وهو ما ينسجم مع الفرضية الرئيسة للورقة.

2. العلاقة متعددة المسارات لا خطية: إذ تجتمع مسارات اقتصادية (سبل العيش) ونفسية-اجتماعية (الإحباط واليأس) ومؤسسية (فقدان الثقة بالدولة) ورمزية-هوياتية (فقدان المعنى) وتعمل معاً.

3. التنظيمات المتطرفة فاعل بيئي: فهي لا تكتفي بالإفادة من التدهور، بل تسهم في إنتاجه عبر التحكم بالمياه واستخدام الغذاء أداة إكراه.

4. ضعف التنسيق المؤسسي ثغرة استراتيجية: إذ يحول غياب الربط بين الجهات البيئية والأمنية شح المياه إلى فراغ أمني يمكن اختراقه.

5. البيئة قضية أمن قومي: فلم يعد وصفها بالملف الخدمي أو التنموي كافياً، لأن استمرار تدهورها يهدد وجود الدولة والمجتمع معاً.

## 8. التوصيات

## ♦ جدول (5): التوصيات والإجراءات والجهات المعنية

| التوصية                                          | أبرز الإجراءات                                                                                                                                                                    | الجهات المعنية                                     |
|--------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------|
| 1. دمج البعد البيئي في استراتيجيات مكافحة التطرف | إدراج مكونات للتنمية البيئية وإعادة تأهيل الأراضي والوظائف الخضراء في برامج منع التطرف العنيف بالمناطق الهشة، وربط الإنذار البيئي بالإنذار الأمني عبر المركز الوطني للرصد البيئي. | مستشارية الأمن القومي، وزارة البيئة، وزارة التخطيط |

| التوصية                              | أبرز الإجراءات                                                                                                                      | الجهات المعنية                                                                           |
|--------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------|
| 2. إعادة بناء العقد الاجتماعي البيئي | إدارة عادلة وشفافة للمياه، ودعم صغار الفلاحين ومربي المواشي، وتعويض المتضررين من النزوح البيئي، وإشراك المجتمعات المحلية في القرار. | وزارتا الموارد المائية والزراعة، الحكومات المحلية                                        |
| 3. برنامج وطني لمكافحة التصحر        | مصدات خضراء حول المدن، وإعادة تأهيل التربة المملحة، ودعم الري الحديث والزراعة المقاومة للجفاف والملوحة.                             | وزارتا الزراعة والبيئة                                                                   |
| 4. التحول الطاقوي نحو اللامركزية     | توسيع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المناطق النائية المعرضة للاستقطاب، بما يوفر فرص عمل ويقطع الطريق على اقتصاديات الحرب.          | وزارة الكهرباء، الهيئة الوطنية للاستثمار                                                 |
| 5. حوكمة بيئية شفافة                 | نشر البيانات البيئية بانتظام، وتفعيل الرقابة الشعبية، وإشراك منظمات المجتمع المدني في متابعة تنفيذ المشاريع.                        | وزارة البيئة، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، هيئة النزاهة، منظمات المجتمع المدني |
| 6. تعزيز التعاون الإقليمي المائي     | تفعيل الدبلوماسية المائية مع تركيا وإيران للتوصل إلى اتفاقيات عادلة لتقاسم مياه دجلة والفرات وروافدهما.                             | وزارات الخارجية والموارد المائية والبيئة                                                 |
| 7. صندوق وطني للعدالة البيئية        | تمويل مشاريع في المناطق الأكثر تضرراً من رسوم التلوث المفروضة على الشركات النفطية والصناعية الكبرى العاملة في العراق.               | وزارات المالية والتخطيط والبيئة                                                          |

## الخاتمة

لا يمكن حسم ظاهرة التطرف العنيف في العراق من خلال المقاربة العسكرية وحدها؛ فعلى الرغم من أن القوة الأمنية والعسكرية قد تحقق نجاحات تكتيكية وتحدّ من قدرة الجماعات المتطرفة على النشاط، فإنها لا تعالج بالضرورة العوامل البنيوية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي قد تسهم في إعادة إنتاج التطرف. فاستمرار

تدهور البيئة، وتصحر الأراضي، وتراجع الموارد المائية، وجفاف الأنهار والأهوار، وما يترتب على ذلك من تراجع النشاط الزراعي والسمكي والرعوي، يدفع شرائح من السكان إلى فقدان مصادر رزقهم والنزوح نحو المناطق الحضرية وأحزمة الفقر، بما يزيد من هشاشة المجتمعات المحلية ويهيئ بيئات قابلة للاستغلال من قبل الجماعات المتطرفة.

ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز الأمن والاستقرار في العراق ينبغي أن يتجاوز مفهوم المعالجة الأمنية المباشرة، ليتبنى مقاربة شاملة تربط بين الأمن والبيئة والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. فاستعادة الأمن ترتبط، إلى حد كبير، باستعادة مقومات الحياة الاقتصادية والبيئية في المناطق المتضررة؛ من خلال حماية الأهوار وإعادة تأهيلها، وضمان استدامة الموارد المائية، والحد من التصحر وتدهور التربة، ودعم المجتمعات الزراعية والريفية، بما يحافظ على سبل عيش الفلاحين والصيادين وسائر الفئات التي تعتمد بصورة مباشرة على الموارد الطبيعية.

وعليه، فلا ينبغي أن يُنظر إلى حماية البيئة في العراق بوصفها قضية تنموية أو بيئية منفصلة عن اعتبارات الأمن القومي، بل باعتبارها إحدى ركائز الوقاية من التطرف وتعزيز الاستقرار المجتمعي. فكلما نجحت الدولة في حماية مواردها الطبيعية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، تراجعت المساحات التي يمكن أن تستغلها الجماعات المتطرفة لتوسيع نفوذها أو استقطاب الفئات الهشة.

وبذلك، يتمثل التحدي أمام صانع القرار في الانتقال من إدارة نتائج الأزمات إلى معالجة جذورها، ومن الاستجابة الأمنية المؤقتة إلى بناء سياسات وقائية طويلة الأمد. فاستثمار الدولة في حماية البيئة، وتأمين الموارد المائية، وتنمية الريف، وتعزيز سبل العيش المستدامة، يمثل في جوهره استثماراً في الأمن القومي والاستقرار المجتمعي، وهذا الأمر يحد من قدرة الجماعات المتطرفة على توظيف الأزمات البيئية والاقتصادية بوصفها أدوات لإعادة إنتاج نفوذها.

## قائمة المصادر

1. استراتيجية الأمن الوطني العراقي 2025-2030 (2025). بغداد: مجلس الأمن الوطني.
2. أكاديمية الديمقراطية (2020). النزوح والتطرف في العراق: دراسة ميدانية. السليمانية.

3. الأمم المتحدة (2023). تقرير المناخ والتنمية في العراق. نيويورك: مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016). تحسين أثر منع التطرف العنيف: دليل إرشادي. نيويورك.
5. جدي، سليم؛ عديلة، محمد الطاهر؛ قصعة، حورية (2022). النظرية الخضراء والأمن البيئي في العالم العربي. مجلة الفكر القانوني والسياسي، 6(1)، 431-444.
6. المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (2021). الإرهاب البيئي: استراتيجية الجماعات المتطرفة في استغلال الموارد. لاهاي (ترجمة عربية).
7. محمود، منار شاكر (2026، 15 مارس). التطرف العنيف والإرهاب: قراءة تفسيرية في ضوء مقاربة روجر غريفين. مركز البيان للدراسات والتخطيط.
8. المنظمة الدولية للهجرة (2023). النزوح المناخي في المنطقة العربية: تحدي بيئي وإنساني. جنيف.
9. هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (2025). تقرير الإحصاءات البيئية لعام 2024. بغداد: وزارة التخطيط.
10. وزارة البيئة العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024). الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق 2024-2030. بغداد.
11. ياسين، عمار (2024). أسباب التطرف العنيف وتمدده في البيئة العراقية. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 94.

---

# مؤسسة انكي للدراسات والبحوث

سلسلة دراسات شبكة انكي للبحث العلمي

---

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي <https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss>



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث  
Enki Foundation for Studies and Research